الأمم المتحدة

A/C.1/63/PV.4

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ٤

الأربعاء، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سواتّو ..... (هندوراس)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البندان ٨١ و ٩٦ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة لجميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بتزع السلاح والأمن الدولي

السيد بونغهيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن ينضم إلى الآخرين في تهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة هذه اللجنة وتهنئة أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. وإنني على ثقة من أنكم ستديرون مداولاتنا المقبلة بقيادتكم القديرة. واسمحوا لي أن أطمئنكم إلى كامل دعم وفدي وتعاونه معكم في هذه المساعي النبيلة.

ما زال انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها يمثل أخطر التحديات التي تواجهها البشرية. كما أن احتمال استعمالها من قبل إرهابيين ليس مجرد فرضية. وفي الوقت نفسه، تواجه سلامة نظام عدم الانتشار النووي والثقة فيه تحديا من عدد من حالات عدم الامتثال له، في حين يعمق عدم إحراز تقدم في نزع السلاح النووي الخلاف القائم بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها.

وعلى الرغم من كل الإخفاقات والتحديات، لم يتغير الدور المركزي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها الأساس لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، ومن الحيوي أن يتم تعزيز هذا النظام وتحسينه. وبما أن المؤتمر القادم لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ سيكون معلماً بالغ الأهمية بالنسبة لمستقبل نظام معاهدة عدم الانتشار، ينبغي أن نبذل جميع جهودنا المشتركة بأمانة لإنجاحه.

وإلى جانب الجهود المبذولة لتحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار النووي، نعتقد أن آلية المعاهدة للرصد والتحقق تحتاج إلى التعزيز من خلال عولمة البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد اكتسى هذا البروتوكول أهمية أكبر نظرا للنهضة الحالية في الطاقة النووية في ظل التحديات التي تشكلها أزمة الطاقة وتغير المناخ.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وإذا كانت زيادة الاستخدام المدني للطاقة النووية تمثل توجها لا يمكن عكس مساره، ينبغي لنا أن نبذل الجهود للحد من الأخطار المترتبة على زيادة الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وفي هذا الصدد، يعتبر دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر والشروع فورا في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية من المسائل ذات الأولوية.

إن حل المسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بصورة سلمية أمر حيوي الأهمية لضمان السلام الدائم والازدهار في شبه الجزيرة الكورية وخارجها وأيضا للحفاظ على سلامة نظام عدم الانتشار النووي. وما زالت جمهورية كوريا تتخذ موقفاً حازماً بهذا الشأن، إذ لا يمكن التهاون في مسألة حيازة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأسلحة نووية وأنه ينبغي حل هذه المسألة النووية سلمياً في إطار المحادثات السداسية.

وفي الوقت الحالي، تقف هذه العملية السداسية عند منعطف حاسم. علينا أن نستكمل الإجراءات المتبقية في المرحلة الثانية من عملية إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية التي تم الاتفاق عليها في المحادثات السداسية، ولا سيما، اعتماد بروتوكول للتحقق. وعلينا أيضا أن نشرع في مفاوضات بشأن المرحلة التالية، التي ستتخلى فيها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة وفقا للبيان المشترك المعتمد في ١٩ أيلول/سبتمبر خلال المحادثات السداسية.

وفي هذا الصدد، فإننا نأسف غاية الأسف لتحرك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخراً لإعادة تشغيل المرافق المعطلة. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تستأنف فورا إجراءات التعطيل كي يتسنى الحفاظ على الزخم الناشئ عن المحادثات السياسية والمضي قدما بعملية إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية. وتطلب حكومة جمهورية كوريا من المجتمع الدولي أن يستمر في تقديم دعمه تحقيقا لتلك الغاية.

وينبغي أن تُبذل جهود موازية لتعزيز معايير نزع السلاح بالنسبة للفئات الأخرى من أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وتولي جمهورية كوريا أهمية كبيرة للتنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وتبذل قصارى وسعها لتحقيق أهداف الاتفاقية. وفي هذا الصدد، نشير مع الارتياح إلى الزيادة المطردة في عضوية هذه الاتفاقية والتقدم المحرز في تدمير الدول الأطراف للأسلحة الكيميائية.

وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية، نؤكد مجددا التزامنا بالبناء على الزخم الذي تولد في المؤتمر الاستعراضي السادس للدول الأطراف وبإحراز مزيد من التقدم استعدادا للمؤتمر الاستعراضي السابع. كما نرحب بتمديد ولاية لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بقرار المجلس ١٥٤٠ (٢٠٠٤) حتى عام ٢٠١١، فلها دور هام تؤديه في الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى جهات من غير الدول. وننوه بارتياح إلى أن الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه قد نجح في إصدار تقرير (A/CONF.192/BMS/2008/3) يتضمن مجموعة كبيرة من التوصيات لمعالجة أربع مسائل رئيسية، هي المساعدة المقدمة في إطار التعاون الدولي، والسمسرة غير المشروعة، وإدارة المخزونات، وتدمير الفوائض، والصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها. وفي إطار مساهمتنا في هذه العملية، استضافت جمهورية كوريا حلقة عمل إقليمية بشأن الصك الدولي للتعقب في سول في أيار/مايو الماضي وقامت بدور الميسّر للجلسة المخصصة للسمسرة غير المشروعة في الاجتماع الثالث الذي يعقد مرة كل سنتين.

ونعرب أيضا عن ترحيبنا بالتقارير التي صدرت عقب عمليات تبادل وجهات النظر بشكل كبير بين فريقين من الخبراء الحكوميين، هما فريق الخبراء الحكوميين المعني بعقد معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة (انظر A/63/334) وفريق الخبراء الحكوميين المعني بتكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية (انظر A/63/182). وفيما يتعلق بالذخائر العنقودية تسلم جمهورية كوريا تماما بضرورة الحد من المشاكل الإنسانية الناجمة عن الذخائر العنقودية وتؤيد الجهود الدولية المبذولة لتنظيم استخدامها. ونرى أن يوجه الاهتمام الواجب في عملية التفاوض إلى الاختلافات في الظروف الأمنية والمنفعة العسكرية والقدرات الاقتصادية والتكنولوجية بين الدول.

وفي هذا الصدد، يرى وفدي أن الاتفاقية المعنية بحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، التي يشترك فيها كبار المنتجين والمستخدمين وأصحاب المخزونات، هي الإطار الصحيح لمناقشة تلك المسألة. وتأمل جمهورية كوريا في أن تؤتي مفاوضات اتفاقية الأسلحة الكيميائية ثمارها، بما يؤدي في تشرين الثاني/نوفمبر إلى إبرام صك دولي للتصدي للآثار الإنسانية للذخائر العنقودية.

وقبل أن أختتم، يود وفدي أن يوجه الاهتمام إلى المؤتمر المشترك بين الأمم المتحدة وجمهورية كوريا المعني بقضايا نزع السلاح وعدم الانتشار، الذي تشترك جمهورية كوريا في استضافته مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح منذ عام ٢٠٠٢. وسيعقد اجتماع هذا العام في جزيرة جيجو في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر تحت عنوان ”النهضة النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية: تعزيز الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار“. ونرجو أن يتيح هذا المؤتمر فرصة قيمة لإجراء تبادل للآراء على نطاق واسع بشأن الركائز الثلاث للمعاهدة وأن يسهم في الجهود الدولية الرامية إلى نجاح عملية الاستعراض في عام ٢٠١٠.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أقول بضع كلمات عن مشروع القرار الجديد الذي ستقدمه جمهورية كوريا واستراليا إلى اللجنة الأولى بعنوان مؤقت هو ”منع أنشطة السمسرة غير المشروعة“. وانطلاقا من إمكانية التصدي على نحو فعال لأنشطة الانتشار بجميع أنواعها عن طريق التركيز على السمسرة غير المشروعة في حد ذاتها، يهيب مشروع القرار بالدول أن تسن قوانين و/أو تدابير وطنية مناسبة ويشجعها على أن تنفذ المعاهدات والصكوك والقرارات الدولية الموجودة تنفيذا كاملا. ويؤكد مشروع القرار من جديد أن هذه الإجراءات لا ينبغي أن تعوق التجارة المشروعة كما يشدد على حق الدول الأصيل في أن تقرر نطاق ومحتوى الأنظمة المحلية على وجه التحديد. ونود أن نطلب من جميع الدول الأعضاء تأييد مشروع القرار المذكور.

السيد ماكاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري العظيم، يا سيدي، أن أراكم على رأس اللجنة الأولى. ويمكنكم بالتأكيد أن تطمئنوا إلى دعم وفدي الكامل لكم وأنتم تقودون أعمالنا لإنجاز برنامج عمل اللجنة الشامل.

لقد تمثل الإنجاز البارز في مجال نزع السلاح عام ٢٠٠٨ فيما أبداه المجتمع الدولي من إرادة التصدي للأثر الإنساني للذخائر العنقودية حتى لو كان ذلك يعني الخروج عن الأطر التقليدية المريحة لتحديد الأسلحة بناء على توافق الآراء. وتبرهن الاتفاقية الجديدة المتعلقة بالذخائر العنقودية التي حظيت بتأييد أكثر من ١٠٠ دولة في شهر أيار/مايو على قيمة الشراكة الجادة بين الخبراء في مجالي نزع السلاح والعمل الإنساني وفي المجتمع الدولي بغية التوصل إلى نتائج هامة لصالح المدنيين في الميدان. وتعتز نيوزيلندا بعضويتها في الفريق الرئيسي الذي يسيّر عملية أوسلو، وسنوقع على المعاهدة في ٣ كانون الأول/ديسمبر في أوسلو، مع بلدان أخرى كثيرة. وينبغي لنا ضمان أن تكون أي نتائج تتحقق بموجب اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة مكملة لهذا الإنجاز الإنساني الكبير.

وقد بيّن اجتماع الدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه أيضا هذا العام أنه لا ينبغي اعتبار توافق الآراء هدفا في حد ذاته. ومن محاسن الصدف أن الاجتماع الذي يعقد مرة كل سنتين تمكن من إحراز تقدم هام بالنسبة لعدد من التدابير التفصيلية للنهوض بعمل المجتمع الدولي المتعلق بالأسلحة الصغيرة، وأعاد إرساء أسس أرسخ لتنفيذ برنامج العمل بعد عدة سنوات من الشكوك.

والتقدم الجاري إحرازه في نطاق فريق الخبراء الحكوميين الذي يدرس إمكانيات إبرام معاهدة معنية بالاتجار للأسلحة مشجع أيضا. ولا تزال نيوزيلندا من المؤيدين بقوة لإبرام صك دولي جديد ملزم قانونا ينظم التجارة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة نتيجة لهذا العمل.

وبينما أمكن التقدم في بعض المسائل المتعلقة بنزع السلاح في عام ٢٠٠٨، ظلت القيود التي يفرضها توافق الآراء تعوق ما يُبذل من جهود لتمكين مؤتمر نزع السلاح من استئناف المفاوضات. وما زلنا نرى أن الاستعانة بالأهداف الإجرائية للحيلولة دون بدء المفاوضات تمثل استخداما يؤسف له وغير ضروري لمبدأ توافق الآراء على أقل تقدير، وخاصة بالنظر إلى وجود عدة طبقات من الضمانات المطلوبة خلال مرحلتي التفاوض والاعتماد من عمل مؤتمر نزع السلاح لضمان تلبية مصالح جميع الدول. ونؤيد المقترحات الأخيرة بأن يستعرض المؤتمر آلياته الإجرائية في عام ٢٠٠٩، ونحث جميع الوفود في المؤتمر على ممارسة أقصى درجات المرونة لتمكين المؤتمر من استئناف المفاوضات الموضوعية.

ولا يزال إيجاد عالم آمن من الأسلحة النووية إحدى ألحّ أولويات المجتمع الدولي. ومن الواضح أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تتطلب شعورا بتجدد الملكية والنشاط لدى جميع الدول الأطراف فيها دعما لتنفيذها الكامل. وترى نيوزيلندا أن المجالات ذات الأولوية هي نزع السلاح النووي وتنقيح النظرية النووية والشفافية وتدابير بناء الثقة وإلغاء حالة تأهب الأسلحة النووية. وسأتوسع في تناول هذه المسائل خلال الجزء الخاص بنزع السلاح النووي من أعمالنا.

ونثني على عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام محمد البرادعي في التحقق من عدم استخدام التكنولوجيات النووية لغير الاستخدامات السلمية. ويشكل البروتوكول الإضافي للوكالة أداة رئيسية في هذا الصدد وهو، من وجهة نظر نيوزيلندا، المعيار المعاصر للتحقق. ونحث الدول التي لم تبرم بعد البروتوكولات الإضافية مع الوكالة على أن تفعل ذلك دون إبطاء.

وتشاطر نيوزيلندا المجتمع الدولي همومه بشأن المسائل المتبقية في ما يخص برنامج إيران النووي. ولا يزال عدم امتثال إيران للأحكام ذات الصلة في قرارات مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية أمرا خطيرا. إننا نناشد إيران أن تمتثل لتلك القرارات بشكل عاجل وأن تتعاون بالكامل مع الوكالة في جهودها الرامية إلى التحقق من طبيعة الأنشطة النووية الإيرانية في الماضي والحاضر.

وترحب نيوزيلندا بالمحاولات الجارية لنزع السلاح النووي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وندعم كما في السابق الجهود الدولية المبذولة لحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الوفاء تماما، وفي حيز زمني معقول، بالتزاماتها في إطار محادثات الأطراف الستة. إن التدابير التي تتخذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حاليا لاستعادة قدراتها النووية ستلحق ضررا كبيرا بجو الثقة وحسن النوايا الذي أوجدته مع المجتمع الدولي. ونحن نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الوفاء التام بالتزاماتها الدولية، بما فيها العودة إلى ضمانات الوكالة ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتواصل نيوزيلندا دعمها للشراكة العالمية لمجموعة الثمانية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ومواردها. ولقد ساهمنا هذا العام، من خلال الشراكة العالمية لمجموعة الثمانية، في مشروع بقيادة اليابان لتفكيك غواصة نووية مسحوبة من الخدمة في الشرق الأقصى بالاتحاد الروسي. وهذا في اعتقادنا نموذج حي آخر لالتزام نيوزيلندا بتعزيز الأمن الدولي.

أخلص من ذلك إلى أننا أحرزنا تقدما ملموسا في عام ٢٠٠٨. إن اعتماد صك دولي يحظر استعمال الذخائر العنقودية سيعود بنفع عظيم على العمل الإنساني من حيث حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح. كما أن برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بعد أن تم تنشيطه، سيتيح للدول مكافحة تلك الأسلحة بشكل فعال يترك أثرا واسع النطاق على السكان المدنيين في الحياة اليومية.

ومع ذلك، يبقى الكثير في انتظار الإنجاز. إن مؤتمر نزع السلاح أحد الميادين التي يجب بذل المزيد من الجهود فيها لدراسة آلية توافق الآراء بشأن المسائل الإجرائية وصولا إلى الشروع في المفاوضات في عام ٢٠٠٩، وتمشيا مع رغبة الأغلبية العظمى من أعضاء المؤتمر. وعلينا أن نسعى لإحراز تقدم ملموس في تنفيذ معاهدة الحد من الانتشار بحلول عام ٢٠١٠، الأمر الذي يتطلب من جميع الدول الأطراف مضاعفة جهودها من منطلق ملكيتها للعملية. وتلتزم نيوزيلندا بأن تؤدي دورا فعالا وإيجابيا في هذه العمليات والعمليات الأخرى الهادفة لتحقيق الأمن الدولي.

أشكركم مرة أخرى، سيدي، لتوليكم رئاسة اللجنة وأقول لكم إننا نتطلع إلى العمل تحت قيادتكم.

السيدة روكا (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): يتقدم وفد الولايات المتحدة إليكم وإلى بقية أعضاء المكتب بالتهنئة على انتخابكم. ونحن نتطلع إلى العمل معكم ونتعهد بمساندة جهودكم لجعل هذه الدورة للجنة الأولى دورة منتجة.

تظل الولايات المتحدة إحدى القيادات في مجال نزع السلاح ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وأود أن أبرز اليوم عددا من الإنجازات الرئيسية التي حققناها في الأعوام القليلة الماضية. لقد اتخذت الولايات المتحدة، ولا تزال تتخذ، خطوات غير مسبوقة لخفض مخزونها النووي. كما إن معدل نزع السلاح لدى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق منذ نهاية الحرب الباردة لا مثيل له. وتبذل الولايات المتحدة جهودا مضنية في مؤتمر نزع السلاح لبدء المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد

الانشطارية. ونعتقد أن حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى سيعزز النظام العالمي لمنع انتشار الأسلحة النووية. لقد طرحنا مشروع معاهدة في عام ٢٠٠٦ وندعو الدول كافة إلى الانضمام إلينا في مراعاة الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية لتلك الأغراض.

وبالتزامن مع خفض مخزوننا النووي، قمنا بإجراء تغييرات ملموسة في وضعنا النووي على الصعيد الوطني بحيث نقلل من اعتمادنا على الأسلحة النووية. وقد دعا الرئيس بوش في مطلع ولايته إلى إجراء تعديل أساسي في موقف قوة الولايات المتحدة الاستراتيجية. وكانت النتيجة تقرير الولايات المتحدة لاستعراض الوضع النووي الذي أسس لإطار جديد للسياسات يقلل من أهمية دور القوة النووية كسلاح للردع بينما يولي أهمية أكبر للقدرات التقليدية ولقاعدة صناعية متينة. وبفضل هذا التغيير الهام، تتوفر لرؤساء الولايات المتحدة معلومات أكثر وخيارات أوسع في المجالين الدفاعي والهجومي بالإضافة إلى متسع من الوقت لاتخاذ القرارات الحاسمة.

إن الخطر الأمني الرئيسي الذي يتهدد العالم الآن يتمثل في محاولات المتطرفين العتاة ودول بعينها للحصول على أسلحة الدمار الشامل. لقد أظهرت بعض الدول استعدادا لنقل تقنيات إنتاج الأسلحة المتطورة والحساسة أو أسلحة الدمار الشامل لدول أخرى بهدف مساعدة المجموعات الإرهابية. ويقوم البعض الآخر بنشاطات تثير قلقا عظيما بشأن امتثاله لالتزاماته بعدم القيام بأبحاث في مجال الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو تطويرها أو إنتاجها أو تخزينها أو استعمالها.

ويبقى رغم ذلك أن القوى النووية لا تزال تمثل عامل ردع أساسيا مع العمل بأن مبدأ الردع الموسع أمر حيوي في تحالفات الولايات المتحدة في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي وفي آسيا. ونعي مع ذلك أن بإمكاننا، في آن معا، الوفاء بتلك الالتزامات الأمنية وإجراء تخفيض ملموس في ترسانتنا النووية. ولقد أكملت الولايات المتحدة في عام ٢٠٠١ تنفيذ عملية خفض أسلحتها الهجومية الاستراتيجية وفق ما تنص عليه معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية، كما تواصل الولايات المتحدة والاتحاد الروسي مباحثاتهما بشأن تدابير ملزمة قانونا، خلفا لتلك المعاهدة.

ووافقت الولايات المتحدة، في إطار معاهدة موسكو لعام ٢٠٠٢ المبرمة بينها وروسيا، على خفض الرؤوس النووية الاستراتيجية المنصوبة إلى ما يتراوح بين ١ ٧٠٠ و ٢ ٢٠٠ وحدة بحلول عام ٢٠١٢. بالإضافة إلى تلك المعاهدة، وأصدر الرئيس بوش عام ٢٠٠٤ توجيها بتخفيض الحجم الكلي لمخزون الولايات المتحدة من الأسلحة النووية، المنصوبة منها والموضوعة في الاحتياط، بنسبة ٥٠ في المائة تقريبا في غضون ٨ أعوام من تسلمه السلطة. وبما أن ذلك الهدف قد تحقق قبل ٥ أعوام من تلك المهلة فقد أصدر توجيها بتخفيض إضافي في المخزون نسبته ١٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٢. وهكذا فإن جملة المخزونة من الرؤوس النووية الاستراتيجية بحلول عام ٢٠١٢ سيكون في أدنى مستوياته منذ الخمسينات، وأقل بنسبة ٨٠ في المائة مما كان عليه عام ١٩٩٠.

تظل الأسلحة البيولوجية والكيميائية خطرا ماثلا نتيجة لبرامج تتبناها بعض الدول أو الجماعات الإرهابية أو أفراد نذروا أنفسهم لذلك. وما من بلد في مأمن من اندلاع خطر الوباء أو الاستعمال المتعمد لأحد العناصر البيولوجية. إن التقدم العلمي قد تسبب بصعوبة التفريق بين ما هو سلاح وما هو غير ذلك وساعد على توفر المواد الكيميائية القابلة للاستعمال كسلاح. وعلينا أن نراقب بانتباه بالغ التطورات في محاولات استغلال هذا التقدم

العلمي لأغراض شريرة. وتحث الولايات المتحدة جميع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية أن تتضامن معنا للتصدي لهذا الخطر المتنامي.

إن هذه التحديات الأمنية الجديدة تستدعي انتباهنا إلى الزيادة المطردة لأهمية الالتزام باتفاقات منع انتشار الأسلحة والحد منها. وهناك اليوم توافق عريض في الآراء حول ضرورة الالتزام الصارم بتلك الاتفاقات لصون السلم والأمن الدوليين. ولقد سعت الولايات المتحدة، بالتعاون مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المعنية بالأمر، لإبراز ذلك التوافق وتعزيزه وذلك بطرح مشروع قرار في اللجنة الأولى في دورة هذا العام قائم على القرار ٥٥/٦٠ لعام ٢٠٠٥ بشأن أهمية الامتثال. ونأمل أن ينعكس توافق الآراء العالمي في هذا الشأن في شكل تأييد عريض لمشروع القرار.

إن الولايات المتحدة ما فتئت تعارض باستمرار المقترحات المتعلقة بتحديد الأسلحة في الفضاء إذ أن النظام الحالي للفضاء الخارجي يقدم ضمانات كافية لكل الدول للوصول دون عائق إلى الفضاء والقيام بعمليات فيه. ومع ذلك، نحن على استعداد للنظر في أي مبادرات تقوم على الشفافية الطوعية وتدابير بناء الثقة بغية الوصول إلى حلول ملموسة للمشاكل المتعلقة باستخدام الفضاء. وبهذه الروح، شرعنا في حوار عبر الأطلسي مع الاتحاد الأوروبي بشأن اتخاذ تدابير في مجال السلامة في الفضاء تركز على المنحى العملي والتدريجي. ولذا لا بد أن أعرب مع الأسف عن خيبة أملنا لعدم تمكننا من التوصل إلى اتفاق مع روسيا والصين هذا العام بشأن مشروع قرار للجمعية العامة لدراسة جدوى تدابير طوعية جديدة للشفافية وبناء الثقة.

تمثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الأساس لجهودنا الرامية إلى منع الانتشار النووي وتبقى أكثر الأدوات المتاحة شمولية. غير أن المعاهدة تواجه تحديات هائلة اليوم، أخطرها أزمة عدم الامتثال لبنودها الجوهرية المتعلقة بعدم الانتشار. وللتصدي لهذه المشكلة، تعمل الولايات المتحدة بدأب مع المجتمع الدولي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، ولتشجيع الدول غير الممتثلة لالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار على العودة إلى الامتثال، ولتعزيز عدم الانتشار على المستوى الدولي.

وعلى سبيل المثال، تم كشف وتفكيك شبكة عبد القادر خان، وهي منظمة خطيرة للغاية بسبب طبيعة عملها في السوق السوداء. ونحن لم نفكك الشبكة فحسب بل ومن خلال العمل الوثيق مع حلفائنا وشركائنا قمنا باستخدام المعلومات التي حصلنا عليها لمساعدة أنفسنا والآخرين على اتخاذ قرارات أفضل بشأن تأمين الأسلحة والبنية التحتية النووية. وفضلا عن ذلك أطلقنا المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، وهي شراكة متعددة القوميات وغير مسبوقة لمكافحة الاتجار غير المشروع بأسلحة الدمار الشامل. وتسعى هذه المبادرة إلى معالجة المسألة الجوهرية المتمثلة في منع القائمين بنشر الأسلحة من استخدام طرق التجارة العالمية في نقل أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها والمواد ذات الصلة بها. وأُطلقت هذه المبادرة قبل خمس سنوات وأقر أكثر من ٩٠ بلداً مبادئها حتى اليوم.

وكما جاء في قرار أصدره مؤخرا مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن قرار ليبيا الاستراتيجي بالتخلي عن أسلحتها للدمار الشامل ونبذ الإرهاب يمثل انجازاً آخر كبيراً في تعزيز جهود منع الانتشار. ومكن ذلك القرار ليبيا من استعادة موقعها في المجتمع الدولي.

إن الجهود التي بذلناها مع الدول الشريكة لنا في المحادثات السداسية الأطراف قد شهدت تطورات إيجابية وسلبية، لكننا نعتقد بأننا أوجدنا سبيلاً لكوريا الشمالية لإنهاء برنامجها النووي تماما وبصورة يمكن التحقق منها.

ويُظهر التعاون بين الولايات المتحدة والصين وروسيا واليابان وكوريا الجنوبية بخصوص تلك المسألة إلى أي مدى يمكن تطبيق النُهج المتعددة الأطراف في التصدي لأكثر المشكلات الدولية تعقيداً.

وفي حالة إيران، شكلنا أيضاً ائتلافاً دولياً من الدول لمعالجة مشكلة لها آثارها على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. والقرارات الثلاثة بفرض عقوبات الصادرة عن مجلس الأمن قد أكدت للإيرانيين أنه يجب عليهم التخلي عن طموحاتهم للحصول على تكنولوجيات يمكن أن تؤدي إلى امتلاك أسلحة نووية ويجب عليهم قبول العرض السخي من المجتمع الدولي لمساعدتهم على تطوير برنامج نووي مدني سلمي تماماً.

وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) مثال ممتاز آخر للتعاون الدولي في إنشاء أدوات فعالة لمكافحة الانتشار. ومن شأن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بصورة كاملة وفعالة تعزيز الأمن الدولي وبناء قدرات مفيدة لأولويات وطنية أخرى، مثل تعزيز الرقابة على التجارة والصادرات والحد من التهديدات للصحة العامة والأمن.

وستواصل الولايات المتحدة تولي القيادة في تعزيز النظم الدولية لعدم الانتشار والدفاع عنها وفي مكافحة الجهود الرامية إلى تقويضها. كما سنواصل اتخاذ إجراءات لتأمين المجتمع الدولي أكثر من خطر نشوب حرب نووية. غير أنه، وكما نعلم جميعاً، لا تزال التحديات قائمة ويجب علينا الحفاظ على عزيمتنا كمجتمع دولي في مواجهتها. وقد شجع العمل الذي تم إنجازه هذا العام وفد بلادي وسنبذل قصارى جهدنا لمواصلة ذلك الزخم.

السيد لوين (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): نيابة عن وفد ميانمار وبالأصالة عن نفسي، يسعدني بشدة أن أتقدم بأحر التهاني إليكم سيدي على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. ونحن واثقون بأننا سنحقق، وبفضل توجيهكم الحكيم والقدير، نتائج مثمرة في عملنا. وأود أيضا بالنيابة عن وفد بلادي أن أشيد بأعضاء المكتب الآخرين. وأؤكد لكم تعاوننا الكامل معكم في الاضطلاع بمسؤولياتكم.

إننا نؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا في الجلسة الثانية للجنة نيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز.

لا شك في أن وجود أسلحة الدمار الشامل وانتشارها يشكلان تهديداً خطيراً للجنس البشري. ويجعل هذا التهديد، الذي يضاعفه الإرهاب، البيئة الأمنية الدولية عرضة للخطر الشديد. وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، نعتقد أنه ينبغي إعطاء نزع السلاح النووي الأولوية القصوى في جدول الأعمال الدولي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

إننا نشعر بإحباط وخيبة أمل كبيرين لفشل المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥ في تحقيق نتائج موضوعية. وتؤكد ميانمار باستمرار أن عمليتي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي مترابطتان وتعزز إحداهما الأخرى. غير أن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ كشف، وهو من دواعي أسفنا الشديد، عن فجوة واسعة وعميقة بين الدول التي تمتلك أسلحة نووية والدول التي رفضت الخيار النووي. ونرى أنه ينبغي للدول المسلحة نوويا ويجب عليها أن تحترم تعهدها المعلن بصورة لا لبس فيها خلال المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ بالتخلص الكامل من ترساناتها النووية. ولم يتم حتى الآن إظهار الإرادة للوفاء بهذا التعهد الصريح بالتنفيذ الكامل للخطوات العملية الـ ١٣ التي تم تحديدها في المؤتمر.

وعلى مدار السنوات العشر الماضية، قدمت ميانمار في هذه الهيئة مشاريع قرارات شاملة بشأن نزع السلاح النووي تعبر عن آراء غالبية بلدان حركة عدم الانحياز. ولن يشذ هذا العام عن القاعدة، فنحن سنقدم مرة أخرى

مشروع قرار بشأن نزع السلاح النووي في اللجنة الأولى. ونعرب عن أملنا الصادق في أن يحظى المشروع بتأييد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء.

وتؤكد ميانمار على الدوام أهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونرحب بالإعلان الختامي للمؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ هذه المعاهدة المعقود في فيينا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، والذي دعا الدول التي لم توقع المعاهدة و لم تصدق عليها إلى القيام بذلك دون إبطاء. وعلى الرغم من أن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ ما زال بعيدا عن الواقع، فقد سعدنا وتشجعنا بملاحظة تزايد عدد الدول التي صدقت على المعاهدة. وتحظى هذه المعاهدة الآن بتأييد يكاد يكون شاملاً، حيث وقعها ١٧٩ بلداً وصدق عليها أكثر من ٨٠ في المائة من تلك البلدان.

أود الآن أن أتطرق إلى مسألة أخرى يمكن أن تكون لها آثار خطيرة على السلم والأمن في العالم ككل. إنني أشير إلى مسألة منع نشوب سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وهو من بين القضايا الأساسية لمؤتمر نزع السلاح وشاغل آخر هام. ينبغي الاعتراف بالمصالح المشتركة للبشرية جمعاء في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. وتساند ميانمار باستمرار مشاريع القرارات بشأن هذا الموضوع التي قدمتها مصر وسري لانكا سنوياً في السنوات الأخيرة. وثمة حاجة ملحة إلى التفاوض والتوصل بأسرع ما يمكن إلى صك ملزم قانوناً لمنع تسليح الفضاء الخارجي، حيث أن الصكوك الموجودة غير كافية لمعالجة المسألة بصورة شاملة. وتؤيد ميانمار إقدام مؤتمر نزع السلاح على هذه الخطوة. إننا نؤيد ونرحب بالمبادرات الأخيرة للصين والاتحاد الروسي في مؤتمر نزع السلاح من أجل التوصل إلى معاهدة من هذا القبيل.

ويجب تعزيز تدابير الشفافية وبناء الثقة المتعلقة بالفضاء الخارجي لصالح الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وثمة حاجة ملحة إلى التفاوض والتوصل بأسرع ما يمكن إلى صك ملزم قانوناً لمنع تسليح الفضاء الخارجي. ونحن نرى دوراً رئيسياً لمؤتمر نزع السلاح بهذا الخصوص.

وبينما يبقى تركيزنا منصبا على مسألة أسلحة الدمار الشامل، لا يسعنا أن نتجاهل التحدي الذي تمثله الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فما زالت هذه الأسلحة تقتل وتشوه مئات الآلاف من البشر كل عام في جميع أرجاء العالم. ونعلق أهمية كبيرة على برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة لعام ٢٠٠١. وينبغي أن تعالج بشكل فعال المسألتان الأساسيتان المتصلتان بمشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة – وهما المراقبة الصارمة على الملكية الخاصة للأسلحة الصغيرة، ومنع الإمدادات من الأسلحة الصغيرة إلى مجموعات من غير الدول. وستعمل ميانمار مع أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا على الصعيدين الإقليمي والدولي لتحقيق التنفيذ الفعال لبرنامج العمل.

واسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى أعمال مؤتمر نزع السلاح، محفل المفاوضات المتعددة الأطراف الوحيد في مجال نزع السلاح. إن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن بعد من التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل والبدء في عمله الموضوعي الحقيقي. والتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل هو أولويتنا العليا في مؤتمر نزع السلاح. ونعرب عن خالص أملنا في أن تظهر الأطراف المعنية التزامها بعملية نزع السلاح وتمارس الإرادة السياسية للتغلب على الجمود.

ومع ذلك، نود أن نعرب عن تقديرنا للرؤساء الذين تعاقبوا على مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٠٨، والذين قاموا بإجراء مشاورات مستفيضة وحاولوا تقديم مبادرات مختلفة

بهدف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج للعمل، بما في ذلك من خلال عقد جلسات عامة رسمية وغير رسمية وجلسات تفاعلية بشأن المسائل المدرجة في جدول الأعمال والقضايا الأخرى ذات الصلة بمناخ الأمن الدولي.

في الختام، وبالرغم من الجمود الذي يعتري عمل مؤتمر نزع السلاح، ينبغي ألا ندع تصميمنا يفتر بسبب هذا التوجه السلبي. بل يتعين علينا أن نعمل بروح بناءة وبعزم وإرادة سياسية متجددين لمعالجة الشواغل الأمنية المشروعة للمجتمع الدولي.

السيد حبيب (لبنان): السيد الرئيس، أود بداية أن أهنئكم وأعضاء المكتب على انتخابكم لإدارة أعمال هذه اللجنة، وأن أؤكد على تعاون وفد بلادي معكم من أجل إنجاح أعمال هذه الدورة.

إن الصراعات المسلحة التي تعاني منها مناطق عدة في العالم، وبالأخص منطقة الشرق الأوسط، والتحول الواضح في خصائصها من حيث تفرعها وتنوع المجموعات المسلحة المشاركة فيها، كل ذلك يمنح المهام المنوطة بأعمال هذه اللجنة وبكل آليات نزع السلاح أهمية بالغة، لا تقتصر على المساهمة في وضع حد للنزاعات المسلحة، بل تتعداها لتطرح إشكاليات حفظ السلام، وتعزيز مؤسسات الدول، وتجاوز حالات الضعف لديها، وصولا إلى تحقيق التنمية البشرية المستدامة ومكافحة الفقر.

وإذا كانت الأسلحة التقليدية بجميع أنواعها هي وقود الصراعات الإقليمية ومن الواجب تنظيم تجارتها ومنع تهريبها، فإن معالجة القضايا المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل وانتشار ظاهرة الإرهاب الدولي وخطر حصول الإرهابيين على هذه الأسلحة، من نووية وبيولوجية وكيميائية، لا تقل عنها أهمية لما تمثله من مخاطر تهدد الوجود البشري ذاته.

ولا شك أن تحقيق الهدف الأبعد، وهو نزع السلاح العام والشامل في إطار القانون الدولي غير ممكن إلا من خلال الآليات المتعددة الأطراف والحلول المتوافق عليها في مثل هذه الأطر، وبالتوافق مع شرعة الأمم المتحدة. وهنا يكمن الدور المحوري لأعمال هذه اللجنة، بالتوازي مع أعمال مؤتمر نزع السلاح بوصفه هيئة التفاوض الدولية الأساسية في هذا المجال. وإذا كانت لجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لم تنجح في دورتها الأخيرة، التي استمرت ثلاث سنوات وانتهت ربيع هذا العام، في التوصل إلى توافق حول مسائل منع الانتشار النووي وتدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، فإن ذلك لا يجوز أن يمنع تجديد الجهد من أجل التوافق على جدول أعمال الدورة المقبلة والعمل على توفير الإرادة السياسية لإنجاز تقدم في المرحلة المقبلة، سواء من خلال هذه اللجنة أو من خلال التحضير للدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

إن معالجة مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تغذي النزاعات الداخلية والإقليمية، أمر أساسي من أجل توفير الظروف الأمنية اللازمة لتحقيق التنمية والرفاه لكل المجتمعات. ومن هنا تأتي ضرورة تأمين رقابة فاعلة على إنتاج هذه الأسلحة وشرعية حيازتها وتخزينها وتصديرها واستيرادها، بالإضافة إلى مراقبة كيفية التصرف فيها في مراحل ما بعد انتهاء الصراعات وإطلاق تدابير بناء ثقة بشأنها.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية التركيز على سبل تفعيل وتطبيق برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لعام ٢٠٠١ وتأمين الموارد والخبرات اللازمة لذلك، فضلا عن ضرورة وضع المسألة في إطارها الأشمل، ألا وهو تنظيم تجارة السلاح عموما، عبر آلية متعددة الأطراف، مثل المعاهدة بشأن تجارة الأسلحة التقليدية، والتي يقتضي الاستمرار في بحث وسائل إخراجها

إلى النور بشكل يؤدي في آن معا إلى تجفيف مصادر السلاح الهادف إلى تغذية الصراعات المسلحة، وإلى حفظ حق الدول في التزود بالسلاح الضروري للدفاع عن سيادتها وحماية أراضيها من الاعتداءات.

إن الدعوة إلى تفعيل الآليات المتعددة الأطراف حول المسائل المرتبطة بالأسلحة التقليدية ودورها في تأجيج النزاعات المسلحة لا تلغي أهمية معالجة جذور هذه النزاعات وعلى رأسها الاحتلال الأجنبي. وهنا، لا بد أن أشير إلى أهمية مراقبة استخدام الدول لهذه الأسلحة، لا سيما الأسلحة المحظورة دوليا أو المسببة لأذى غير مقبول إنسانيا وطويل الأمد، والتي عانت بلادي منها الكثير، وأعني بشكل خاص الذخائر غير المنفجرة من قنابل عنقودية وألغام مضادة للأفراد.

فخلال الاعتداء الإسرائيلي الأخير في تموز/يوليه ٢٠٠٦، تراوح عدد القنابل العنقودية التي ألقتها إسرائيل حينها بين ٢,٦ و ٤ ملايين، حسب تقديرات برنامج العمل لنزع الألغام في جنوب لبنان التابع للأمم المتحدة والذي بذل جهودا جبارة ومشكورة مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة لنزع هذه الذخائر، والذي توّجت جهوده منذ يومين بنيله جائزة نانسن في جنيف. أما مشكلة الألغام المضادة للأفراد التي زرعتها إسرائيل في الجنوب اللبناني على مدى سنوات، فهي لا تزال مشكلة يومية يعاني منها السكان الآمنون في هذه المنطقة، خاصة مع استمرار رفض إسرائيل تسليم كافة خرائط انتشار هذه الألغام والقنابل العنقودية.

وهنا لا بد من أن أشير إلى دعم لبنان الثابت لمسار أوسلو الخاص بوضع معاهدة دولية حول القنابل العنقودية واستضافته لورشة عمل إقليمية حول الموضوع في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل.

إن ضبط وتنظيم تجارة واستخدام الأسلحة التقليدية يوازي في أهميته معالجة المسائل المرتبطة بكافة أنواع أسلحة الدمار الشامل، من نووية وبيولوجية وكيميائية وفي هذا السياق، يسرني أن أعلن عن إبرام لبنان لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وقرب تسليمه وثائق الإبرام.

وهنا يقتضي التشديد على أهمية انضمام كافة الدول إلى معاهدة عدم الانتشار النووي، وتطبيق كافة مبادئ هذه المعاهدة لجهة منع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي وحقّ الاستخدام السلمي للطاقة النووية. أضف إلى ذلك ضرورة التعاون بين كافة الدول لإنجاح مؤتمر مراجعة هذه المعاهدة والمنوي عقده عام ٢٠١٠، ذلك إن فشل هذا المؤتمر، بالإضافة إلى التحديات التي يواجهها تطبيق المعاهدة نفسها، يهددان نظام منع الانتشار على كافة الصُعد الإقليمية والدولية.

إن لبنان الذي يدعم بشكل خاص قيام منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وتطبيق قرارات مجلس الأمن حول الموضوع، لا يمكنه إلا أن يلفت إلى أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تملك مثل هذه الأسلحة و لم تنضم حتى الآن إلى معاهدة عدم الانتشار النووي.

أختم بالإعراب عن الأمل في أن تنتهي أعمال هذه الدورة بإعطاء دفع جديد لآليات نزع السلاح وتعزيز السلم وتفعيل عمل ونتائج هذه اللجنة.

السيد ديل روساريو سيبايوس (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): نيابة عن وفد الجمهورية الدومينيكية، أهنئكم سيدي سعادة السفير ماركو أنطونيو سواسو، ممثل جمهورية هندوراس الشقيقة، على انتخابكم لرئاسة عمل اللجنة الأولى. كما أنتهز هذه الفرصة لتوجيه الشكر لسلفكم في الرئاسة السفير بول بادجي ممثل السنغال

على جهوده وقيادته. ونشكر كذلك السفير سيرجيو دوارتي الممثل السامي لشؤون نزع السلاح على بيانه في جلستنا الثانية.

تؤيد الجمهورية الدومينيكية تماما البيانين اللذين أدلت بهما إندونيسيا، نيابة عن حركة عدم الانحياز، والمكسيك نيابة عن مجموعة ريو. ودون المساس بالبيانين المهمين اللذين أدلتا بهما، وأنتهز الفرصة لإلقاء البيان التالي بصفتي ممثلا لبلادي، الجمهورية الدومينيكية.

تعتقد الجمهورية الدومينيكية أن نزع السلاح ينبغي أن يظل مسألة ذات أولوية داخل الأمم المتحدة وتحث جميع الأعضاء على إظهار الإرادة السياسية اللازمة لإحداث تغيير حقيقي يمكن أن يقودنا إلى التخلص من التهديدات الحالية والمحتملة للسلم والأمن الدوليين. وينبغي لالتزامنا بالنضال من أجل السلم والأمن الدوليين أن يحول أقوالنا إلى أفعال. يجب أن نعمل على أساس المصلحة المشتركة وأن لا نقحم المصالح الفردية إلا عندما يلزم الأمر ذلك بالفعل. وإن الحالة الحالية لآلية نزع السلاح، ونحن جميعا مسؤولون عنها، تجسد الحاجة إلى قدر أكبر من المساواة في الجهود لتحقيق تقدم في مجال نزع السلاح. ونحذر من المخاطر التي قد تحدق بنا إذا لم يتم عكس مسار هذه الحالة الحالية.

تعتقد الجمهورية الدومينيكية أن الصلات بين نزع السلاح والتنمية واضحة. فينبغي بذل جهود لتخصيص مزيد من الموارد للتنمية وموارد أقل للتسلح، وبذلك نسهم في تلبية الاحتياجات الأساسية للجنس البشري.

تولي الجمهورية الدومينيكية أكبر اهتمام للتعامل مع مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بالنظر إلى آثارها الضارة وتلك التي يمكن أن تشكلها على الأمن الداخلي للدول. وأحث على اعتماد تدابير أقوى للتصدي لهذه الآفة التي ترتبط بشدة بأنشطة أخرى غير مشروعة، مثل الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والإرهاب، والتي تهدد حياة الإنسان وكرامته. إدراكا من الجمهورية الدومينيكية لهذه الروابط القوية وانطلاقا من تصميمها على تخفيف آثار الاتجار غير المشروع بالأسلحة، فقد بدأت برنامج ''الأحياء الآمنة''، والذي تواصل تنفيذه، وهو البرنامج الذي يهدف إلى إنهاء الجرائم في الأحياء عن طريق مؤامة عمل الشرطة الوطنية مع مطالب المواطنين، وبالتالي تشجيع مشاركة المواطنين في محاربة الجريمة. ولقد أظهرت الجمهورية الدومينيكية، التي يوجد لديها قوة متخصصة لأمن الحدود، مثلما أظهرت هايتي بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار، عزمها على محاربة تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة عبر حدودنا المشتركة.

ومن بين التدابير الدولية التي نود اعتمادها للتصدي لخطر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إبرام صكوك ملزمة قانونا بشأن السمسرة غير المشروعة في هذه الأسلحة والتعرف عليها وتعقبها، فضلا عن النظر في مسألة الذخائر التي ترتبط ارتباطا وثيقا بمسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة. كما نؤيد وضع صك ملزم قانونا بشأن استيراد وتصدير ونقل الأسلحة التقليدية. وندرك أهمية العمل الذي يقوم به فريق الخبراء الحكوميين للنظر في الجدوى والنطاق والبارامترات الأولية لصك شامل وملزم قانونا لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها. ونأمل أن يستمر التقدم باتجاه إقرار معاهدة بشأن تجارة الأسلحة.

الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه تم اختتامه باعتماد تقرير. غير أنه ينبغي ألا يهدأ لنا بال في مكافحة آفة الاتجار غير

المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونرى أن ثمة حاجة إلى مزيد من التعاون والمساعدة الدوليين لضمان التنفيذ الكامل لبرنامج العمل هذا وأنه ينبغي تحديد الخطوات لمتابعة برنامج العمل هذا تحديدا واضحا.

وتؤكد الجمهورية الدومينيكية من جديد دعمها لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعالميتها وتشدد على ضرورة التنفيذ الكامل لجميع بنود هذه المعاهدة المهمة. وبهذا الخصوص، ندافع عن حق كل بلد في تطوير الطاقة النووية وإجراء بحوث حولها وإنتاجها واستخدامها لأغراض سلمية بحتة دون تمييز. كما نؤكد من جديد دعمنا الراسخ لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لقد مر أربعون عاماً تقريباً على بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ورغم إقرارنا بإحراز تقدم مهم في تنفيذها خلال تلك الفترة، فلا يمكن إنكار أن الالتزامات ما زالت غير مستوفاة. وبوصفنا بلداً يشكل جزءاً من أول منطقة خالية من الأسلحة النووية ذات كثافة سكانية عالية، والتي أنشأتها معاهدة تلاتيلولكو، فإننا نشجع على إنشاء المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية وتوسيع نطاقها باعتبارهما عنصرين أساسيين في الجهود الرامية لبلوغ هدف إخلاء العالم من الأسلحة النووية.

ونعتقد أن إقرار صك ملزم قانوناً يحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية من شأنه المساعدة في جهود منع انتشار تلك الأسلحة. كما أن من شأن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وعالميتها أن يحدا من التطوير الكمي والكيفي لهذه الأسلحة. وذلك الإيمان الراسخ هو الذي دفع الجمهورية الدومينيكية للتصديق على المعاهدة في العام الماضي.

كما تولي الجمهورية الدومينيكية اهتماماً كبيراً للإزالة الكاملة لأسلحة الدمار الشامل الأخرى. فبلادنا طرف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ومن المحتمل جداً أن تودع صك التصديق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية قبل نهاية العام الحالي كبرهان على التزامنا بعالمية هاتين الاتفاقيتين.

وتعرب الجمهورية الدومينيكية عن قلقها إزاء استخدام الذخائر العنقودية بالنظر إلى الضرر غير المقبول الذي تلحقه بالضحايا. ونختفي بنتيجة مؤتمر دبلن الدبلوماسي بشأن الذخائر العنقودية الذي حضرناه في أيار/مايو ٢٠٠٨. ونرى أن نتيجته – إبرام اتفاقية تحظر استخدام الذخائر العنقودية وتهدف إلى إزالتها بالكامل – هو إنجاز هام في إطار القانون الإنساني الدولي.

ونرى أيضاً ضرورة منح مزيد من الاهتمام للضرر الذي تسببه الألغام المضادة للأفراد. إن الجمهورية الدومينيكية، وهي بلد لم يتأثر مطلقاً بآفة الألغام المضادة للأفراد، تدعو إلى التعاون والمساعدة الدوليين في أنشطة إزالة الألغام وتعرب عن تضامنها مع الضحايا الذين عانوا الآثار المدمرة للألغام.

وتولي بلادي اهتماماً كبيراً لحماية البحر الكاريبي. فالبحر الكاريبي هو بحرنا. وتحتاج الجمهورية الدومينيكية إلى البحر الكاريبي لتدور عجلة اقتصادها على نحو سليم، شأنها في ذلك شأن بقية بلدان المنطقة الأخرى. فبلادي تستفيد استفادة هائلة من السياحة، وهو ما تبرهن عليه زيارات أكثر من ٤ ملايين سائح في العام الماضي، جاء الكثيرون منهم للاستمتاع بدفء شواطئنا، وطبعا ببحرنا. وبما أن السياحة جزء مهم من اقتصادنا فإننا نعتبر حماية البحر الكاريبي مسألة أمن قومي. ونولي أهمية كبيرة بهذا الخصوص لاعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار المعنون ”نحو تنمية

مستدامة للبحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة''، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تأييد تلك المبادرة في إطار اللجنة الثانية. ولذلك نؤكد مرة أخرى قلقنا إزاء الخطر الذي يشكله نقل المواد المشعة. ونثق بأن المجتمع الدولي سيكون على الدرجة المطلوبة من التيقظ لضمان التدابير الأمنية المتعلقة بنقل المواد المشعة.

السيد سكيونسبرغ (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): نهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم ونتطلع إلى العمل معكم. لقد شهدنا خلال العام المنصرم تطورات معينة تتعلق بنزع السلاح تدعو إلى التفاؤل المشوب بالحذر. فقد شهدنا نتائج ملموسة في مجال وتقدماً في مجالات أخرى. وذلك يمنحنا الأمل الذي نحتاجه بشدة خلال دورة اللجنة الأولى لهذا العام ولمستقبل جدول أعمال نزع السلاح.

وتشيد النرويج بالقرار التاريخي في مجال النهج الإنساني لنزع الأسلحة الذي تم التوصل إليه في دبلن في ٣٠ أيار/مايو هذا العام عندما اعتمدت ١٠٧ دول نص اتفاقية الذخائر العنقودية. وتحظر هذه الاتفاقية الجديدة أي استخدام للذخائر العنقودية أو تخزينها أو إنتاجها أو نقلها. كما تتناول الاتفاقية مساعدة الضحايا وتطهير المناطق الملوثة وتدمير المخزونات.

والاتفاقية نتاج لعملية أوسلو، وهي عملية مفتوحة أُطلقت في عام ٢٠٠٦ وشملت دولاً والمجتمع المدني واللجنة الدولية للصليب الأحمر والأمم المتحدة. والاتفاقية تعبر كذلك عن شراكات أقاليمية بين البلدان المتأثرة وتلك التي تمتلك مخزونات. وقد توصلنا إلى نتيجة تعزز القانون الإنساني الدولي بقوة. فقد أرست اتفاقية الذخائر العنقودية قاعدة دولية جديدة. وسيتم توقيع الاتفاقية في أوسلو في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وقد وُجهت الدعوة إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لحضور مؤتمر التوقيع في أوسلو.

وتظهر الاتفاقية الجديدة واتفاقية حظر الألغام بوضوح أن التعددية يمكن أن تؤتي ثمارها وأن تُحدث فرقاً كبيراً على أرض الواقع. وستلهمنا تلك الدروس أكثر ونحن نعالج التأثير الخطير للتجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة على الصعيد الإنساني. وتؤكد النرويج مجدداً دعمها لإجراء مفاوضات مبكرة حول معاهدة استشرافية لتجارة الأسلحة، تأخذ في الاعتبار مبادئ القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان.

تتحمل جميع الدول الأعضاء المسؤولية عن دفع جدول أعمال تحديد الأسلحة إلى الأمام. وأود أن أعرض بإيجاز جهود النرويج خلال العام المنصرم.

حددت الحكومة في كتاب أبيض أحالته إلى البرلمان النرويجي في أيار/مايو الماضي ثلاثة أهداف رئيسية لجهودها المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار. أولاً، نعمل على ضمان إخلاء العالم من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ثانياً، نسعى إلى ضمان الأمن والاستقرار عند أدنى مستو ممكن من التسلح من خلال اتفاقات ملزمة بموجب القانون الدولي. ثالثاً، نعمل من أجل إزالة الأسلحة التقليدية التي تسبب معاناة بشرية غير مقبولة.

ويؤكد الكتاب الأبيض مجدداً هدف النرويج المتمثل في إخلاء العالم من أسلحة الدمار الشامل. ويحظر القانون الدولي بالفعل استخدام العناصر البيولوجية والكيميائية كأسلحة. ولا تزال النرويج تسعى إلى تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ولكن يسرها أن تلاحظ أن الصورة الإجمالية إيجابية. فقد انتهى المؤتمر الثاني لاستعراض اتفاقية الأسلحة الكيميائية بنجاح. وفي إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية، تمضي الدول الأطراف قدماً بطريقة عملية وبناءة.

ومن ناحية أخرى، لا يزال الهدف المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية مجرد رؤية بعيدة المنال. ومن الأهمية بمكان تعزيز شراكات جديدة من أجل تحقيق هدفنا الطويل الأمد المتمثل في القضاء على الأسلحة النووية. وندرك أن هذا سيتطلب اتباع نهج تدريجي، وأننا لن نحقق نتائج ملموسة إلا إذا حشدنا الدعم السياسي على أعلى المستويات وأشركنا جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. وكانت تلك الرسالة الرئيسية للمؤتمر الدولي ''تحقيق رؤية عالم خال من الأسلحة النووية'' الذي عقد في أوسلو في شباط/فبراير من هذا العام وحضره خبراء كبار من مختلف أنحاء العالم.

وهناك توافق متزايد في الآراء على أن وجود عشرات الآلاف من الأسلحة النووية لا يعزز أمننا. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عن طريق إزالة هذه الأسلحة وتدميرها بشكل لا رجعة فيه. وبالتالي، فإن نزع السلاح النووي جزء لا يتجزأ من جهودنا المشتركة لتحقيق عدم الانتشار.

إن بدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كيما تصبح ملزمة قانونا، يمثل خطوة أساسية. ولكن يجب أن يشمل نزع السلاح النووي الشامل وعدم الانتشار خطوات أخرى أيضا. يتعين علينا إجراء تخفيضات جديدة وأعمق تتجاوز تلك المنصوص عليها في المعاهدات القائمة لتحديد الأسلحة مثل معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية ومعاهدة الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية.

يتعين علينا التفاوض والاتفاق على حظر ملزم قانونا لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة. يجب علينا أيضا معالجة مشكلة المخزونات الحالية من المواد الانشطارية. وبالإضافة إلى ذلك، نحن بحاجة إلى استكشاف سبل للحد من أهمية الأسلحة النووية في السياسة الأمنية من خلال إقامة مناطق إقليمية خالية من الأسلحة النووية. ونحن بحاجة إلى خفض حالة استنفار الأسلحة النووية المنتشرة.

إن إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي سيسهل كثيرا من جهودنا الرامية إلى منع الانتشار. وفي الوقت نفسه، من الواضح أننا لن نتمكن من إزالة الأسلحة النووية بشكل كامل ما لم يكن لدينا نظام صارم لعدم الانتشار.

ولذلك، يقلقنا كثيرا أن أجزاء من الآلية المتعددة الأطراف لا تزال مشلولة. ومن غير المقبول ألا يسفر مؤتمر نزع السلاح عن أي شيء لأكثر من عشر سنوات. وإذا ما استمر عقم المؤتمر، ينبغي أن نسأل أنفسنا عما إذا كانت تلك المؤسسة، بشكلها الحالي، تخدم مصالحنا. وينبغي أن نطرح السؤال نفسه بشأن هيئة نزع السلاح. إن حالة الجمود ستسفر عن التهميش وفقدان الأهمية. ومن أجل الحفاظ على المصداقية، يتعين علينا المضي قدما – حتى ولو كان التقدم بطيئا.

وترى النرويج أنه يتعين على دورة اللجنة الأولى هذه تحقيق هدفين: أولا بناء توافق في الآراء بشأن الحاجة إلى آلية متعددة الأطراف لنزع السلاح تحقق نتائج؛ ثانيا، تشجيع التوصل إلى فهم مشترك بشأن كيفية التصدي للتهديدات الأمنية القائمة والجديدة.

ونحن نتطلع إلى العمل مع الزملاء لتحقيق ذلك.

السيد النصر (قطر): سيدي الرئيس، بداية أهنئكم على انتخابكم رئيسا لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في دورتها لعام ٢٠٠٨. كما أتوجه بالتهنئة إلى أعضاء المكتب، وأرجو لكم النجاح والتوفيق في مهامكم. ونؤكد لكم دعمنا الكامل لإنجاح أعمال هذه اللجنة. أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالجهود التي يبذلها في مجال نزع السلاح كل من الأمين العام والسيد سيرجيو دوارتي الممثل

السامي لشؤون نزع السلاح. وأضم صوتي لبيان حركة بلدان عدم الانحياز الذي أدلى به ممثل إندونيسيا.

تؤكد دولة قطر على أهمية تعددية الأطراف لصون آلية نزع السلاح وحمايتها من التآكل، لأن لها دورا هاما في التخفيف من المخاطر التي تهدد الأمن والسلم في أنحاء العالم. ومن هذا المنطلق، تعمل دولة قطر باستمرار على تعزيز آلية نزع السلاح وتطبيقها. فتقدم دولة قطر تقارير موضوعية في مجال نزع السلاح والأمن الدولي لمكتب شؤون نزع السلاح بالأمانة العامة للأمم المتحدة، للإسهام في إعداد التقارير السنوية للأمانة العامة. كما تستضيف دولة قطر حلقات عمل وفعاليات لتعزيز التدريب ومشاركة الخبرات الفنية في مجال تطبيق الصكوك الدولية المتعلقة بحظر الأسلحة بأنواعها، كالأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والجرثومية وكذلك الصكوك المتعلقة بالغازات الخانقة والألغام، وخاصة عندما يتعلق تنفيذ تلك الاتفاقيات بتعزيز قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتنفيذ الصكوك والبروتوكولات الدولية ذات الصلة، ومنها اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية. وتقوم دولة قطر أيضا بسن التشريعات الوطنية اللازمة لتنفيذ التزاماتها الدولية والوطنية في مجال نزع السلاح والأمن الدولي، وأيضا من خلال تدريب الكوادر الوطنية وإيجاد الوعي الإعلامي للتنفيذ والتحقيق.

إن دولة قطر حريصة في علاقاتها الدولية على تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتفعيل الركائز التي تستند إليها المعاهدة، وهي منع الانتشار ونزع السلاح والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، حيث أن نزع السلاح النووي من أهم ركائز جدول الأعمال العالمي لنزع السلاح. ومع ذلك، فقد كانت نتائج أعمال اللجنة التحضيرية الثانية لمؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠ المعقودة في هذا العام في جنيف، غير موفقة، بسبب ضعف الإرادة نحو الالتزام بتنفيذ أهم بنود المعاهدة، وهو التوقف عن تطوير الترسانات النووية وخفضها. كما أن عملية الاستعراض لم تتم في ضوء الدروس المستفادة من المؤتمرين السابقين.

إن نجاح جهود الدول في تحقيق استعراض موضوعي يبقى مسؤولية الأطراف التي تتسبب في تسييس أعمال الاستعراض عن طريق عرقلة تطبيق الالتزامات المتفق عليها دوليا. وفي هذا السياق، نشير إلى أنه في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها لعام ١٩٩٥، تحققت إنجازات كبيرة كان ينبغي الحفاظ عليها، ولكن كانت ضحية التراجع عن التقيد بالالتزامات المتفق عليها دوليا. ومن هذه الإنجازات أولا، تم تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، لضمان الالتزامات تجاه نزع السلاح النووي وعدم الانتشار كالتزامات دائمة؛ ثانيا، تم تعزيز آلية استعراض المعاهدة؛ ثالثا، اتفقت أطراف المعاهدة على مجموعة من المبادئ والأهداف المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح، بما في ذلك اتخاذ قرار يجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. وكان هذا هو أساس موافقة الدول العربية على تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى وانضمام جميع الدول العربية لها. ولكن، مع الأسف، فإن استمرار بعض الدول في الحيلولة دون المضي قدما نحو تنفيذ تلك الالتزامات، لن يؤدي إلى تهديد نجاح مؤتمر الاستعراض في عام ٢٠١٠ فحسب، بل كان التسييس أيضا السبب في عدم توصل هيئة نزع السلاح في نيسان/أبريل الماضي إلى توصيات لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وانضمام إسرائيل إلى معاهدة انتشار الأسلحة النووية سوف يعزز الثقة اللازمة لإيجاد الكثير من الحلول لمشاكل الشرق الأوسط.

إننا نؤكد على عدم جواز المساس بحق الدول الأطراف غير القابل للتصرف في الحصول على التكنولوجيا

النووية للأغراض السلمية، وذلك بموجب المواد ذات الصلة من المعاهدة، وعدم وضع العقبات أمام الدول غير النووية الأطراف في المعاهدة في سعيها لتطوير قدراتها النووية للأغراض السلمية. إننا نشجع على عدم الزج بمسائل خلافية لا علاقة لها بأعمال اللجنة وتكون قيد النظر لدى أجهزة أخرى بالأمم المتحدة، وفي نفس الوقت، نؤكد على أهمية حسم الخلافات حول القضايا النووية بالطرق السلمية، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وفقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ومن بين التحديات الأخرى في مجال نزع السلاح انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وكذلك الإخفاق في استعراض هذه المسألة بشكل مهني بسبب غض طرف بلدان المنشأ عن المسؤولية التي تتحملها، وهي التي تصدّر الملايين من تلك الأسلحة دون فرض قيود أو رقابة.

ومما يثير قلقنا الشديد أيضا انتشار الألغام الأرضية والذخائر العنقودية كتلك التي زرعتها إسرائيل في جنوب لبنان، وما زالت تقتل المدنيين وتصيبهم بعاهات دائمة حتى الآن. ولذلك قمنا بالتوقيع على إعلان ويلينغتون المعني بالذخائر العنقودية إبان مؤتمر دبلن في أيار/مايو المنصرم. ونتطلع إلى فتح باب التوقيع على اتفاقية الذخائر العنقودية في كانون الأول/ديسمبر المقبل في أوسلو.

إننا نشارك المجتمع الدولي قلقه إزاء المخاطر الشديدة للأسلحة التقليدية واستمرار إنتاجها. إلا أن التعاطي مع هذه المسألة يجب أن يتسم بالإنصاف وعدم استهداف بلدان بعينها لتعريتها من قدراتها الدفاعية في الوقت الذي تطور فيه دول أخرى قدراتها في مجال الأسلحة النووية الاستراتيجية والتكتيكية، وفي نفس الوقت تبالغ في احتياجاتها الدفاعية، ولا يؤدي ذلك إلا إلى إطلاق سباق للتسلح، بما في ذلك التسلح النووي، ويؤدي هذا بدوره إلى إهدار للموارد بمعدلات تؤثر سلبا في التنمية والمعايير البيئية.

السيد منصور (تونس) (تكلم بالفرنسية): في البداية أود بالنيابة عن وفد تونس أن أقدم لكم، سيدي الرئيس، خالص التهاني على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وأؤكد لكم دعمنا الكامل. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بالسيد سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، لإسهامه الهام في أعمالنا.

ويؤيد وفد بلادي البيانين اللذين تم الإدلاء بهما بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية.

إننا نجتمع مرة أخرى هذا العام في وقت بالغ الخطورة للنظر في التقدم المحرز في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. وفي ذلك الصدد، يود وفد بلادي أن يؤكد على النقاط الرئيسية التالية.

وتشدد تونس دائما على الصلة بين نزع السلاح والتنمية، بوصفها أحد التحديات الرئيسية التي يجب على المجتمع الدولي أن يتغلب عليها من أجل القضاء على الفقر، ويركّز بذلك على الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ذلك السياق، تعتقد بلادي دائما أنه من المناسب توزيع الموارد المخصصة للأغراض العسكرية على جهود التنمية والنمو الاقتصادي. ولا نزال نؤمن بأن سباق التسلح يجري على حساب أكثر الاحتياجات الأساسية للمدنيين. وربما لا نحتاج إلى التذكير بأن الصعوبات التي تواصل عرقلة عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف يجب ألا تحوّل أنظارنا، بأي حال من الأحوال، عن الاعتقاد بأن الحلول المتفق عليها على المستوى المتعدد الأطراف ووفقا لميثاق الأمم المتحدة لا تزال تشكّل أفضل الطرق لحل الكثير من المسائل المتصلة بنزع السلاح والأمن الدولي على المدى الطويل.

ويعرب وفد بلادي عن شعوره بالشرف والفخر لرئاسة مؤتمر نزع السلاح في جنيف في هذا الوقت العصيب الذي يتجدد فيه الأمل في تنشيط عمليات نزع السلاح وعدم الانتشار المتعددة الأطراف. ونشعر ببالغ الامتنان لأن فترة رئاستنا قد استهلت بالمشاركة الشخصية لمعالي الأمين العام، بان كي – مون، ومعالي السيد عبد الوهاب عبد الله، وزير خارجية تونس. ويتمثل هدف هذه الرئاسة في الاستفادة من الزخم المتولد على مدار السنتين الماضيتين للخروج من المأزق الذي يجد المؤتمر نفسه فيه.

وتدرك الرئاسة التونسية حجم المخاطر التي ينطوي عليها الأمر، وعلى أساس جوهر المشاورات التي أجراها وفدنا مع جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، عملت الرئاسة التونسية دون كلل لتحقيق توافق الآراء الذي طال انتظاره فيما يتعلق ببرنامج عمل المؤتمر. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشدد على أن تونس متفائلة بالمناقشات غير الرسمية التي جرت خلال دورة عام ٢٠٠٨ لمؤتمر نزع السلاح. ونرحّب بالتعاون الوثيق بين الرؤساء الستة للمؤتمر، والذي أتاح في آذار/مارس ٢٠٠٨ إصدار الوثيقة CD/1840 التي تحتوي على مقترحاتهم لبرنامج عمل المؤتمر.

كما نود أن نشجع رؤساء دورة عام ٢٠٠٩ لمؤتمر نزع السلاح على مواصلة إجراء المشاورات للتوصل إلى برنامج للعمل. ونحن مقتنعون بأن المؤتمر، بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح، قادر على الاضطلاع بدوره بالكامل في سياق نهج توافقي يمكنه، كما حدث في الماضي، أن يسفر عن إبرام معاهدات واتفاقيات رئيسية في مجال نزع السلاح. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بالسيد سيرجي أوردزهونيكيدزي، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، لجهوده الدؤوبة التي يبذلها في جنيف بشأن المسائل المعروضة علينا اليوم.

وبالنسبة لنا، تشكّل إعادة إطلاق عملية نزع السلاح على المستوى المتعدد الأطراف تحديا كبيرا يتطلب منّا جميعا العمل معا. وفي غياب توافق في الآراء بشأن بنود جدول الأعمال والمقترحات المحددة المقدمة من الدول الأعضاء لإحراز تقدم في مجالي نزع السلاح النووي وتدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية، فإن هيئة نزع السلاح تجد نفسها في مأزق مرة أخرى. ومن الآن فصاعدا، يجب أن تنظر الهيئة في سيناريوهات تمكنها من الخروج من الأزمة حتى تقدم توصيات محددة إلى الجمعية العامة حول شكل وموضوع الدورات القادمة.

في عام ٢٠٠٨ تم توطيد العملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠. وفي ذلك الصدد، نرحب بالتقدم المحرز في الدورة الثانية للجنة التحضيرية، التي عقدت في جنيف في أيار/مايو ٢٠٠٨. ولا يزال يحدونا الأمل في أن نتمكّن في الاجتماع القادم للجنة، المزمع عقده في نيويورك في عام ٢٠٠٩، من تحقيق تفاهم مشترك حول العراقيل الرئيسية التي تعترض تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

في ذلك السياق، وعلى أساس إجراء تقييم لوضع نزع السلاح النووي على امتداد العقود العديدة الماضية، لا يسعنا إلا أن نستنتج أنه لم يتم إحراز أي تقدم ذي مغزى في ذلك المجال. ولا نزال بعيدين كل البعد عن تحقيق الهدف الذي حددته المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فيما يتصل بنزع السلاح النووي ونزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. وفي ذلك السياق، نشير إلى النداءات الموجهة من أجل التنفيذ الكامل للالتزامات التي تعهدت بها، بشكل قاطع الدول الحائزة للأسلحة النووية في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ للاضطلاع بإزالة ترساناتها بالكامل. كما نأمل في الوفاء بهذا التعهد من أجل التشجيع على عملية متسارعة من

المفاوضات لضمان تنفيذ خطوات عملية لتحقيق نزع السلاح النووي.

وإلى أن يتحقق ذلك، فإن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، من جانبها، لها الحق في الحصول على ضمانات فعالة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وفي نفس السياق، تتمثل الخطوة الرئيسية في إنفاذ أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في اختتام المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومما يثير القلق أن المعاهدة لم تدخل بعد حيّز النفاذ بالرغم من مرور أكثر من ١١ عاما على اعتمادها. ولهذا ينبغي أن أبرز أهمية دخول هذه المعاهدة حيّز النفاذ وتحقيق عالميتها.

ويُعد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس الترتيبات التي تتوصل إليها بحريّة دول المناطق المعنية، وإنشاء مناطق خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، طريقين رئيسيين لتعزيز عدم الانتشار ونزع السلاح على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وفي ذلك السياق، لا يزال الشرق الأوسط أحد المناطق الأكثر تضررا. ويرجع ذلك، بصفة خاصة، إلى رفض أطراف معينة الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشامل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالرغم من النداءات العديدة التي أطلقتها دول أخرى في المنطقة والدعوات التي وجهتها الجمعية العامة في العديد من قراراتها حول هذه المسألة. وفي ذلك الصدد، نهيب بالمجتمع الدولي، ولا سيما الدول الأكثر نفوذا، أن تتخذ خطوات عملية عاجلة لإنشاء هذه المنطقة.

وإدراكا منا للأهمية القصوى لاتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وأثرها الواضح على السلام والأمن الدوليين، قامت بلادي بالتصديق على الاتفاقية وتدمير مخزونها من الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ونأمل أن تشارك جميع الدول الأطراف في تلك العملية من أجل تحقيق أهداف الاتفاقية.

كما نثني على النتائج الإيجابية التي توصل إليها الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والذي عُقد في الصيف الماضي. وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على أنه بالرغم من التقدم الكبير المحرز في تنفيذ برنامج العمل فإنه بعد مرور سبع سنوات على اعتماده توجد الآن كميات من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يجري تداولها في جميع أنحاء العالم أكثر مما كان عليه الحال في عام ٢٠٠١. ويرجع ذلك، بصفة خاصة، إلى الصراعات المسلحة المستمرة والجريمة المنظمة وانتهاكات تدابير الحظر المفروضة على الأسلحة التي اعتمدها مجلس الأمن.

أخيرا، تشارك بلادي بنشاط في الجهود التي تبذلها بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط للتصدي لتحدياتها المشتركة بأسلوب شامل ومنسّق ومتسّق، من أجل جعل حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون، مما يضمن تحقيق السلام والاستقرار والازدهار في المنطقة. وتدعم تونس جميع الآليات والمبادرات التي تهدف إلى توطيد السلام والتضامن والتنمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مثل عملية برشلونة وحوار خمسة زائد خمسة ومنتدى البحر الأبيض المتوسط. وبالمثل، كانت بلادي من أوائل البلدان التي دعمّت المبادرة الفرنسية لإنشاء اتحاد البحر الأبيض المتوسط.

وحرصا من تونس على بعدها الأفريقي فإنها تسعى جاهدة لدعم التقدم الذي يحرزه الاتحاد الأفريقي وإنشاء

مؤسساته وتساهم في عمليات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم منذ عقد الستينات. ولتونس وجود خاص، في أفريقيا من خلال مشاركتها في عدد من عمليات حفظ السلام في القارة.

في الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشدد على أن تونس سوف تستمر في القيام بدورها في تعزيز قضية السلام ونزع السلاح. ونؤكد من جديد استعدادنا للتعاون التام معكم، سيدي الرئيس، ومع أعضاء المكتب الآخرين، ونعرب عن رغبتنا في أن تحقق اللجنة النجاح الكامل في أعمالها.

السيد فونيبوبو (فيجي) (تكلم بالإنكليزية): أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين، على تعيينكم في هذه اللجنة الهامة. ونشكر سلفكم، الممثل الدائم للسنغال، على جهوده خلال الدورة السابقة. ونحن على استعداد لتقديم الدعم لكم ولبقية أعضاء المكتب في قيادة أعمال اللجنة خلال هذه الدورة. وحيث أنني أجلس قبالتكم مباشرة، سأحاول ألا أثير غضبكم. كما أني أشيد بتعليقاتكم الافتتاحية التي أدليتم بها في اجتماعنا الثاني وأثني على التعليقات التي أدلى بها الممثل السامي لشؤون نزع السلاح.

إنني أنتمي إلى بلد صغير جدا نتمتع فيه بقدر معقول من السلام. ونسعى من أجل تحقيق السلام في منطقتنا. وفي المجتمع الدولي، نشارك بنشاط في جهود حفظ السلام وبناء السلام. وبالرغم من صغر حجمنا، فإننا نهتم بمسائل نزع السلاح والأمن الدولي. ويرجع اهتمامنا هذا إلى إيماننا بأن الأمن هو مسؤوليتنا الجماعية.

منذ زمن يستخدم المحيط الهادئ بوصفه ساحة لإجراء تجارب الأسلحة النووية. ولم يُسأل مطلقا الناس الذين يعيشون في جزر هذه المنطقة عن آرائهم بشأن ما يجري في منطقتهم. بالإضافة إلى ذلك، نقوم بهذه المداخلة لأن مواطنينا – وفي الواقع مواطني بلدان منطقة المحيط الهادئ الجزرية الأخرى – قد عانوا وما زالوا يعانون من آثار التفجيرات النووية التي أجريت في المحيط الهادئ، ولم تتوقف إلا في عام ١٩٩٦ وبعد خمسة عقود من التجارب في الجو وتحت سطح الأرض. لم نسمع عن أي منطقة أخرى تعرضت لمثل هذه المعاملة. كما نعتقد أنه طال كثيرا انتظار دعوة المجتمع الدولي لمن أجروا تلك التجارب إلى تقديم كشف حساب عن الحالة الصحية لمن عاشوا في تلك الجزر وعن آثار تلك التجارب على البيئة، بما في ذلك آثارها على الأرض والحياة البحرية.

إن إنشاء منتدى جزر المحيط الهادئ في عام ١٩٧١، الذي كان بلدي أحد أعضائه المؤسسين، كان إلى حد ما ردا على شواغل قادتنا إزاء التجارب النووية في المحيط الهادئ. لقد قاومت الدول الاستعمارية التي كانت تجري تلك التجارب جميع المحاولات لمناقشة التجارب النووية في الاجتماعات السنوية للجنة جنوب المحيط الهادئ. واعتبرت تلك الدول مناقشة التجارب النووية موضوعا سياسيا لا يدخل في اختصاصات اللجنة.

ولذلك نود أن نؤيد ما تعهد به مؤخرا الأمين العام، بان كي – مون، بإيلاء أولوية متزايدة لمسائل نزع السلاح والأمن الدولي، وكذلك تأكيد إيماننا بتعددية الأطراف بوصفها المبدأ الجوهري الذي ينبغي اتباعه في التفاوض بشأن مسائل نزع السلاح والأمن الدولي.

كما نظل ملتزمين بالعمل على وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي بطريقة تعزز الاستقرار الدولي. ونحن ندرك أن الإبقاء على نظم الأسلحة النووية على درجة عالية من الاستعداد يزيد من خطر استخدام هذه الأسلحة، بما في ذلك استخدامها غير المقصود أو العرضي. وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نؤكد على الأهمية الحيوية والطابع الملح

لتوقيع الدول الأعضاء، دونما تأخير وبلا شروط، على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها، من أجل التوصل إلى دخولها حيز النفاذ في وقت مبكر.

وعلاوة على ذلك، نشير مع بعض القلق إلى التهديد المتزايد الذي يفرضه الإرهاب والخطر المتزايد باستمرار من إمكانية حصول المنظمات الإرهابية على مواد مشعة، ونحث جميع الأعضاء على دعم الجهود الدولية لمنع حيازة واستخدام هذه المواد من قبل الإرهابيين ومنظماتهم.

ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على اتخاذ خطوات عملية نحو بذل جهود منهجية وتدريجية لتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ونؤيد إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي. ونعتقد أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تضطلع بدور هام في تعزيز نظام عدم الانتشار النووي وفي زيادة عدد المناطق الخالية من الأسلحة النووية في العالم. ونرحب بالخطوات الإضافية المتخذة لإبرام المزيد من المعاهدات لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق أخرى من العالم. وندعو مرة أخرى جميع الدول الأعضاء إلى دعم عملية نزع السلاح النووي والعمل من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

إن شحن المواد النووية عبر مياهنا يثير قلقا بالغا لدى بلدي والمنطقة. وتتعرض اقتصاداتنا، التي تعتمد بشدة على مصائد الأسماك والسياحة، لخسائر اقتصادية محتملة في حالة وقوع حادث لمثل هذه الشحنات، ونحن ندعو الدول الشاحنة أن توقف شحن هذه المواد عبر المحيط الهادئ.

كما نود أن نكرر نداء المجتمع الدولي إلى جميع الدول، ولا سيما تلك التي تتمتع بقدرات فضائية كبيرة، لكي تساهم بنشاط في الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي وتمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتمتنع عن اتخاذ الإجراءات التي تتعارض مع هذا الهدف.

ونحن ندعم الجهود التي تبذل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في مجال تحديد الأسلحة التقليدية، وسنحاول العمل عن كثب مع مؤتمر نزع السلاح للنظر في وضع إطار للاتفاقات الإقليمية بشأن تحديد الأسلحة التقليدية. ونؤكد من جديد دعمنا القوي لتشغيل وزيادة تعزيز مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، ولعملية كاتماندو بوصفهما وسيلة لتيسير إجراء حوار بشأن الأمن ونزع السلاح على نطاق المنطقة برمتها.

وبالإضافة إلى ذلك، نحن ندرك أن بيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشكل غير مشروع هو مشكلة خطيرة للمجتمع الدولي، وخاصة لبلدان مثل بلدي الذي يسهل اختراق حدوده. ومثل هذه الأنشطة عبر الوطنية غير المشروعة من الصعب رصدها والكشف عنها، بالنظر إلى المساحات الشاسعة من مياه المحيط الهندي التي تحيط بأقاليمنا الجزرية. ويترتب على تلك الأنشطة عواقب إنسانية واجتماعية واقتصادية وتشكّل تهديدا خطيرا للسلام والمصالحة والسلامة والأمن والاستقرار والتنمية المستدامة في منطقتنا.

وبالنسبة لكثير من البلدان، بما فيها بلدي، فإن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي أسلحة الدمار الشامل الحقيقية، وذلك ببساطة لأنها تقتل من الناس أكثر ممن تقتله أسلحة الدمار الشامل التي تضرب بها الأمثال. وتدعو المجتمع الدولي إلى أن يقدم الدعم التقني والمالي لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على المساعدة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

إن المؤتمر الدبلوماسي بشأن الذخائر العنقودية الذي عقد في دبلن في أيار/مايو هذا العام، قد اختتم مفاوضاته بشأن معاهدة تحظر تصنيع واستخدام وتكديس ونقل الذخائر العنقودية التي تتسبب في إلحاق أضرار فادحة بالمدنيين. وقد شاركنا بنشاط في ذلك المؤتمر، ونود أن نكرر دعمنا لتحقيق الهدف الإنساني المتمثل في حظر الذخائر العنقودية التي تتسبب في هذه الأضرار الفادحة للمدنيين. ولذلك ندعو جميع الدول التي تشاطرنا الرأي إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة في أوسلو في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

هناك أيضا صلة واضحة بين نزع السلاح والتنمية. ويجب أن نحول سيوفنا إلى أسنة للمحاريث وأن نكرس الموارد المتوفرة من فوائد نزع السلاح للمساعدة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية.

أود أن أختتم بياني بدعوة اللجنة والعالم إلى التصميم على القضاء على معظم العناصر التي تهدد السلام والطمأنينة في عالمنا، إن لم يكن القضاء عليها كلها.

السيد غاياردو إيزناندیس (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية): يود وفد السلفادور أن ينضم إلى الوفود الأخرى في تهنئتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لقيادة أعمال اللجنة الأولى. ويسرنا أكثر أن نفعل ذلك لأنكم من مواطني أمريكا الوسطى. ولذلك نعرب لكم عن دعمنا الكامل في اضطلاعكم بولايتكم بنجاح. كما نود أن نهنئ نائبي الرئيس والمقرر على انتخابهم. إن مقوماتهم الشخصية والمهنية ستكون بكل تأكيد عاملا حاسما في تيسير أعمال اللجنة.

ونرحب بحضور الممثل السامي لشؤون نزع السلاح والأمين العام لمؤتمر نزع السلاح لهذه المناقشة. كما نود أن نشكر السفير بول بادجي، من السنغال، الأعضاء الآخرين للمكتب في الدورة السابقة على جهودهم الدؤوبة من أجل تحقيق أهداف نزع السلاح.

إن السلفادور، شأنها شأن الأغلبية العظمى من البلدان الممثلة هنا، تعيد التأكيد على التزامها بقضية نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. ويتجسد ذلك الالتزام في كوننا من أوائل الدول التي وقعت على معظم الصكوك الدولية المعنية بهذا الموضوع. وتتضمن تلك الصكوك معاهدة تلاتيلولكو ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. كما أننا دعمنا الأغلبية العظمى من القرارات التي تصدر عن اللجنة .

وليس التزام بلدي بنزع السلاح وعدم الانتشار النووي مجرد سياسة دفاعية تجاه الدول الحائزة لأسلحة متفوقة كمّا ونوعا فحسب؛ بل إنه يجسد أيضا إيماننا بالحاجة الملحة إلى بناء ثقة متبادلة وجماعية فيما يتعلق باستخدام الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وكما تدرك اللجنة، فقد تأثر بلدي في تاريخه المعاصر بصراع مسلح دام لمدة تزيد على ١٢ عاما والذي أججه الصراع السياسي والأيديولوجي والعسكري للحرب الباردة. وقد مررنا بمأساة الحرب وآثارها، ولذلك نحن نراعي معاناة الشعوب التي تبتلي حاليا بالصراعات المسلحة أو تتعرض يوميا لخطر استخدام الأسلحة النووية. ولذلك نود أن نعرب عن تضامننا معها. ونحن ندعم كل مبادرة قد تؤدي إلى نزع السلاح وعدم الانتشار.

لقد ذكرت عدة وفود مرارا أنه لم يتحقق أي تقدم وأن الشلل قد أصاب برنامج عمل نزع السلاح في السنوات الأخيرة. ونحن نتفق مع هذا الرأي. ولكن يجب أن نواصل بذل أقصى الجهود لإنقاذ وتعزيز جدول أعمال اللجنة، ليس لمجرد أنه أحد الأهداف التي وضعناها لتعزيز السلام والأمن الدوليين، بل لأنه من الأهمية البالغة أيضا أن نركز قدرتنا

ومواردنا على التوصل إلى حلول للتهديدات الأخرى الحرجة التي تعرض البشرية للخطر بوجه عام.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن التحديات الحالية التي أضيفت إلى جدول الأعمال الدولي – مثل التغلب على أزمة الغذاء، ووضع الطاقة وآثار تغير المناخ، وأخيرا الأزمة المالية، لا سيما في الولايات المتحدة – بلا شك لها أيضا عواقب على المجتمع الدولي برمته. وينبغي أن يدفعنا ذلك إلى أن نفكر ونتصرف بسرعة وبمسؤولية من أجل اتخاذ تدابير تصحيحية.

وفي الواقع، قد يعني أحد هذه التدابير وقف سباق التسلح وتكريس الجزء الأكبر من مواردنا البشرية والاقتصادية للبحوث في مجال السلع والموارد الإنتاجية وتنميتها، والتي تعزز جميعها الأمن البشري. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، تحظى مسالة العلاقة بين نزع السلاح والتنمية بالأولوية في جدول أعمال اللجنة، ليس فيما يتعلق بتنفيذ ولايات الجمعية العامة بشأن المسائل المعلوماتية البحتة فحسب، مثل المصاريف العسكرية، بل أيضا فيما يتعلق بتحليل الاتجاهات في النفقات العسكرية وآثارها على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

علاوة على ذلك، ينبغي أن تركز الدول مناقشاتها ومواقفها المتعلقة بنزع السلاح على التحديات التي أشرت إليها. وينبغي أن يتضمن ذلك مسألة كيفية إعادة توجيه الموارد المكرسة حاليا للنفقات العسكرية نحو دعم الجهود الدولية، ولا سيما الاستراتيجيات التي تم وضعها خلال عمليات بناء السلام بعد انتهاء الصراعات. ومن شأن ذلك أن يوفر لنا نهجا جديدا، ويوسع منظورنا ويعمل على إحياء جدول أعمالنا، مع الأخذ في الاعتبار أهمية إعادة توجيه الموارد نحو مجالات غير مجال الأسلحة. بعبارة أخرى، يتضمن هذا تعزيز العلاقة بين نزع السلاح والتنمية دون أن نفقد الرؤية لهدفنا العام المشترك لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار النووي من أجل تحقيق الأهداف التي ذكرتها.

في هذا الصدد، فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية بوجه خاص، تود السلفادور أن تعرب عن قلقها إزاء ازدياد الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تتم حيازتها واستخدامها من خلال الجريمة المنظمة والتي تؤجج العنف المسلح على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

نعتقد أن من الأهمية القصوى أن يُتاح لنا في اقرب وقت ممكن صك دولي ملزم قانونا بشأن استيراد وتصدير ونقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويجب أن يشمل هذا الصك معايير عامة بشأن التسويق والتسجيل والتعاون، بما في ذلك أنشطة السمسرة غير المشروعة لضمان اقتفاء أثر هذه الأسلحة. لذلك، نحث جميع الدول على إبداء التزام أكبر بغية تحقيق هذه الغاية.

أما فيما يتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح النووي، فنكرر تأييدنا الكامل للحاجة إلى كفالة الامتثال للقرارات المتفق عليها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، والضمانات الأمنية التي سيزيد تعزيزها من درء خطر استخدام الأسلحة النووية. وهذا من شأنه أن يزيد من فرص تحقيق نتيجة ناجحة لمؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠.

ونشجع بدورنا تلك البلدان التي ألغت تقيدها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على عكس موقفها الأصلي ونشجع تلك البلدان التي لم توقع بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن للمساهمة في تخفيض حدة التوترات الوطنية والإقليمية والدولية وتشجيع التعايش السلمي.

ونناشد بشدة تلك الدول التي لم توقّع أو تصادق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تفعل ذلك، لا سيما الأحكام المتضمنة في المرفق الثاني من بروتوكولها والإبقاء على الوقف الاختياري للتجارب النووية كدلالة على حسن النية وكتدبير من تدابير بناء الثقة.

قبل بضعة أيام، وعلى هامش المناقشة العامة للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، عُقد الاجتماع الوزاري الرابع لتعزيز سرعة إنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبهذه المناسبة، تؤيد السلفادور البيان الذي قدمه عدد من البلدان.

وعلى نفس المنوال، نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا لبلدان مثل كولومبيا والعراق على توقيعها وتصديقها على هذا الصك. إن أفعالها التي تمثل دلالة واضحة على إرادتها السياسية، قد يكون لها أثر ايجابي على بلدان أخرى لم تفعل ذلك بعد، لكي تنضم إلى المعاهدة. ونحن على ثقة بأننا سنتمكن قريبا من الالتئام للاحتفال بدخول المعاهدة حيز النفاذ.

كذلك نرى من الحيوي أن يتضمن هذا الصك آلية متعددة الأطراف للرصد والرقابة لاكتشاف وتحديد أي تفجيرات نووية، بما في ذلك شبكات محطات الرصد الزلزالي وغيرها من تقنيات التحقق لضمان امتثال مخلص يرتكز على نهج محايد ومسؤول وشفاف.

أخيرا، أود أن أكرر التزام السلفادور بمواصلة تأييد الإجراءات الرامية إلى تعزيز وزيادة نزع السلاح وعدم الانتشار النووي، بما فيها تلك التطبيقات الموجهة نحو إنشاء نُظم رصد ورقابة دولية. وسوف نشارك بهمة في جميع هذه المبادرات التي تساعد في استئصال شأفة خطر الأسلحة النووية ومكوناتها.

السيد عبد العزيز (مصر): سيدي الرئيس، أود أن استهل بياني بتقديم التهنئة الصادقة لكم لتوليكم رئاسة اللجنة الأولى. فقد عرفتكم شخصيا ولسنوات طويلة مثالا للموضوعية والحيادية والكفاءة. وأثق بقيادتكم وأعضاء المكتب لأعمال اللجنة في هذه الدورة التي ستفضي نحو تحقيق أهدافها المرجوة. كما أود أن أؤيد ما ورد في بيانات حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية وتحالف الأجندة الجديدة، وأن أحيي الجهود المخلصة التي يبذلها الممثل السامي للأمين العام لنزع السلاح، سيرجيو دوارتي وإدارة نزع السلاح في المنظمة.

تنعقد الدورة الحالية في وقت سادت في المحافل الرئيسية لنزع السلاح محدودية في النتائج العملية وغياب في التوافق حول العديد من نتائجها، سواء أكان ذلك في إطار أعمال اللجنة الأولى التي لا يزال العدد الأكبر من قراراتها الرئيسية ينتظر التنفيذ، أو في مؤتمر نزع السلاح في جنيف الذي ساده الجمود لعام آخر، أو في دورة عام ٢٠٠٨ لهيئة نزع السلاح التي لم تتوصل إلى توافق بشأن نتائج عملها. ويتزامن مع ذلك ما يشهده الوضع الدولي من تصاعد في مواجهة خفية بين الشرق والغرب تقوم على تعزيز الأحلاف العسكرية وتوسيع نطاقها في تصاعد مؤسف لمنهج المواجهة، في وقت أصبح العالم بأشد الحاجة إلى منهج الحوار والتعاون المبني على الثقة المتبادلة وتنفيذ المسؤوليات المتكافئة.

في ظل هذه الظروف المتشابكة والتي يضاف إليها خصوصيات منطقة الشرق الأوسط، استمرت مصر في العمل على دفع أجندة نزع السلاح الإقليمية والدولية من خلال حركة عدم الانحياز وتحالف الأجندة الجديدة والمجموعتين الأفريقية والعربية ومع كافة الدول والتجمعات بهدف التوصل للأمن الإقليمي والاستقرار الأمني المفقود في الشرق الأوسط، جنبا إلى جنب مع الاستقرار الدولي الهادف إلى تحقيق الأمن لجميع الشعوب من دون استثناء. في هذا

الإطار شهدت الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للمعاهدة المقبل في عام ٢٠١٠ مناقشات عميقة تناولت أولويات المجتمع الدولي ومتطلبات تعزيز مصداقية المعاهدة، ورغم أن دولا مشاركة لم تنجح باعتماد تقرير بتوافق الآراء، فقد أصدرت الدول النووية الخمس بيانا مشتركا نأمل أن يمثل تحولا في مواقفها نحو اتخاذ الخطوات العملية المطلوبة لإنجاح أعمال لمؤتمر الاستعراضي ولتدعيم الإطار الذي تم على أساسه مد العمل بالمعاهدة بصورة لا نهائية عام ١٩٩٥. وفي الوقت الذي يصادف فيه عام ٢٠٠٨ مرور ٤٠ عاما على إبرام معاهدة عدم الانتشار النووي، مما لا شك فيه أن المعاهدة تعرضت لتحديات متزايدة تتعدى عدم تنفيذ الدول النووية لالتزاماتها في مجال نزع السلاح النووي وفق نصوص المعاهدة ومكونات صفقة المد اللانهائي لها في عام ١٩٩٥ ومقررات المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، مما يمس بالضرر المباشر فرص تحقيق عالمية المعاهدة. بل ويتحدى جدواها بصورة غير مسبوقة، خاصة وقد أقدمت مجموعة الموردين النوويين على تغيير دورها بالكامل. وتحولت من ضمان الامتثال لأحكام المعاهدة والعمل على تحقيق عالميتها إلى التغاضي عن أحكام المعاهدة وتجاهل الحاجة إلى التوصل إلى العالمية، من دون أن تأخذ في الاعتبار أن هذا التوجه سيمثل في الواقع خطرا داهما على المعاهدة ويخلق حالة من الفوضى النووية الدولية.

وبالنسبة للشرق الأوسط، نؤكد مجددا على أن المد اللانهائي لمعاهدة عام ١٩٩٥ قد ارتبط بصفقة متكاملة، كان أحد عناصرها الرئيسية قرار الشرق الأوسط الذي بقي من دون تنفيذ حتى الآن، مما أتاح الفرصة لإسرائيل لتظل خارج معاهدة منع الانتشار النووي وخارج نظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي ضوء النتيجة المنطقية لاستمرار هذا الوضع، وما يمكن أن ينتج عنه من سباق محموم للتسلح النووي في منطقة الشرق الأوسط، يقتضي الأمر العمل دون إبطاء على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وإلا أصبح المد اللانهائي مبنيا على فرض التزامات أكبر على الدول العربية مقابل إعفاء إسرائيل من أي التزامات على الإطلاق، الأمر الذي يثير تساؤلات في الشارع العربي حول جدوى قرار المد اللانهائي، بل وحول جدوى المعاهدة ذاتها، ما لم تحقق المعاهدة لدول المنطقة ما تأمل في تحقيقه من أمن واستقرار.

ترتبط مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة ارتباطا وثيقا بجهود القضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة. وقد سعت مصر في إطار التعاون الدولي لتعزيز تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، وتنفيذ الصك الدولي لوسم وتتبع الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة الذي اعتمدته الجمعية عام ٢٠٠٥. وفي تموز/يوليه، شاركت مصر بنشاط في أعمال الدورة الثالثة للمؤتمر الذي يعقد كل عامين في نيويورك لتقييم تنفيذ البرنامج، وذلك من خلال تيسير تقييم وتنفيذ الصك الدولي لوسم وتتبع الأسلحة غير المشروعة قبل وخلال أعمال المؤتمر. ونأمل أن ينعكس نجاح هذا المؤتمر عمليا على حجم أنشطة التعاون الدولي في هذا المجال.

ومن ناحية أخرى، شاركت مصر في فريق الخبراء الحكوميين الذي شكله الأمين العام لتقييم الجدوى والنطاق والمعايير المقترحة لمعاهدة لتنظيم الاتجار بالأسلحة التقليدية. وقد أصدر الفريق تقريره بعد ثلاث دورات لاجتماعاته على مدار العام، ليعكس غياب التوافق في الآراء حول جميع عناصر ولاية الفريق، وليؤكد أهمية متابعة أي مشاورات مستقبلية حول الموضوع في إطار الأمم المتحدة، للعمل على اتخاذ القرار اللازم للتعامل مع المقترح الخاص بالمعاهدة على أساس التوافق. وهذان شرطان نأمل أن تلتزم بهما الدول الراعية لهذا المقترح لضمان أن تستمر الأمم المتحدة في قلب

أي تحرك دولي في هذا الموضوع. وينبغي أن نعمل على نحو تدريجي لا يقوم على التسرع نحو تكرار إقامة نظام دولي جديد يعرقل الأولويات الحالية للمجتمع الدولي في مجال نزع السلاح، أو يستند إلى معايير غير موضوعية ليمس حق الدول في الدفاع عن النفس، أو يهدد التوازن الإقليمي في مجالات التسلح الذي يرتبط بعوامل أخرى تتجاوز اعتبارات هذا الاقتراح.

وفي إطار التعاون الدولي أيضا، أود أن أشير بإيجابية إلى استمرار نشاط مصر في التعاون مع مختلف الشركاء الدوليين لتطوير قدراتها وتعزيز إمكاناتها في مجال كشف وإزالة الألغام الأرضية وغيرها من مخلفات الحرب من المتفجرات. ولا يزال في أراضينا قرابة ١٧ مليون لغم تعوق جهود التنمية والإعمار، وتهدد أرواح المدنيين في المناطق المتضررة كل يوم. ونأمل أن يصل حجم هذا التعاون إلى ما يتفق مع جسامة مشكلة الألغام في مصر، وما تتسبب فيه من خسائر بشرية إنمائية.

وستتقدم مصر خلال هذه الدورة بثلاثة مشاريع قرارات إلى اللجنة، وهي مشاريع القرارات المعنونة ”إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط“، و ”خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط“ و ”منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي“. ونأمل أن تشهد هذه الدورة تزايدا في حجم التأييد لتلك القرارات، بما يتسق مع الأولويات التي تعالجها، والمدرجة في جدول أعمال المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى آخر متكلم في القائمة في إطار مناقشة هذا الصباح.

وقبل أن أعطي الكلمة للممثلين الذين يرغبون في التكلم ممارسة لحق الرد أود أن أذّكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تحدد مدتها بـ ١٠ دقائق للبيان الأول و ٥ دقائق للبيان الثاني.

السيد هونغ جي ريونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): إن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يرفض بشدة كامل البيان الذي أدلى به ممثل كوريا الجنوبية بالإشارة إلى المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. إن حيازة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للأسلحة النووية أمر لا يحق لكوريا الجنوبية، وهي دولة زبونة للولايات المتحدة، أن تقبله أو لا تقبله. فالأسلحة النووية بطبيعتها وسيلة مشروعة للدفاع عن أنفسنا. وتشكل أسلحتنا النووية رادعا قويا للحرب في شبه الجزيرة الكورية، التي تواجه تهديدا مستمرا، بما في ذلك التهديد النووي، من جانب الولايات المتحدة.

وفيما يتعلق بادعاء ممثل كوريا الجنوبية بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اتخذت خطوات لإنهاء تعطيل المرافق النووية؛ أجل، قمنا بذلك، لأن الولايات المتحدة لم تنفذ التزاماتها بموجب الاتفاق على أساس مبدأ إجراء مقابل إجراء. وبموجب اتفاق ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، التزمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتقديم إعلان نووي، بينما تعهدت الولايات المتحدة برفع اسم بلدي من قائمة الدول راعية الإرهاب.

وذلك هو صلب الاتفاق، الذي تسبب عدم تنفيذه من جانب الولايات المتحدة في المأزق الحالي فيما يتعلق بالمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. وعملا بهذا الاتفاق، نفذت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التزامها بتقديم إعلان نووي في ٢٦ حزيران/يونيه. غير أن نظيرتنا لم ترفع اسم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من قائمة الدول التي ترعى الإرهاب في الأجل المحدد، لا لشيء إلا لأن

البروتوكول المتعلق بالتحقق من الإعلان النووي لم يوافق عليه بعد. وهذا انتهاك صارخ للاتفاق.

ولا تتضمن الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن بين الأطراف الستة وفيما بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة أي مادة تنص على التحقق من الإعلان النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كشرط لرفع اسمها من قائمة الدول الراعية للإرهاب. وكل ما تم الاتفاق عليه في المرحلة الحالية من المحادثات السداسية الأطراف هو إنشاء آلية للتحقق والرصد في إطار الأطراف الستة.

أما فيما يتعلق بالتحقق، فهو التزام ينبغي أن تنفذه الأطراف الستة في المرحلة الأخيرة من إخلاء شبه الجزيرة الكورية برمتها من الأسلحة النووية، وفقا للإعلان المشترك المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وعليه، فإن إمكانية حل هذه المسألة ترهن بتوجه الولايات المتحدة. ومن هذا المنطلق، فلا محل لأن يقول ممثل كوريا الجنوبية شيئا في هذا الصدد. وبالنظر إلى المأزق الحالي في المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، من الأفضل لهم أن يلتزموا الصمت – أو يناشدوا الولايات المتحدة أن تنفذ التزامها بموجب الاتفاق بأمانة.

السيد لي دو – هون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): بالنظر إلى تأخر الوقت سأتوخى الإيجاز الشديد. والواقع أنني لا أريد أن أستفيض في الأمر، أو أن أرد على المواقف أو النقاط المفصلة التي أثارها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأود فحسب أن أقتصر على تكرار وتأكيد النقاط التي أثرتها بالفعل، على الرغم من أنني أعتقد أنها كانت غنية عن كل بيان.

أولا، إن المحادثات السداسية الأطراف هي صلب الحل السلمي للمسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ثانيا، إن العملية تمر الآن بمرحلة دقيقة. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مطالبة على نحو عاجل بأن تستأنف تدابير التعطيل. وهاتان النقطتان هما كل ما أريد أن أقوله، وهما، مرة أخرى، غنيتان عن كل بيان.

السيد هونغ جي ريونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): إن بيان ممثل كوريا الجنوبية لا قيمة له تستحق ردا آخر. غير أن وفدي يأمل في أن تتحلى كوريا الجنوبية بالتعقل، وإنها ستقوم بعمل جيد من أجل التوصل إلى حل سلس وسلمي للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية بدلا من اتباع سياسة تصادمية إزاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.